

تقرير أمريكي يكشف عن تحركات خطيرة تركية للتدخل العسكري في اليمن «تفاصيل»

الأمناء / متابعات خاصة :

بوابه فيروس كورونا»، لكن التحالف الذي تقوده السعودية منع الطائرة من الهبوط في مطار عدن.

وتقول المصادر، إن المخابرات التركية وحلفاءها في اليمن يعملون على استراتيجية لدخول البلاد من خلال الضغط من أجل تخفيف القيود على السفر تحت غطاء مكافحة فيروس كورونا.

وقال سياسيون يمنيون لـ MintPress إن تركيا تريد الوصول إلى ميناء بلحاف الاستراتيجي وتأمين استخدامها كمحور لتصدير الغاز والنفط والسيطرة على السواحل المفتوحة لبحر العرب ومضيق باب المندب لاستخدامها لاحقاً كقوة لتركيا تدخل في المنطقة.

ستتيح السيطرة التركية في تلك المناطق الوصول إلى دعم وتزويد القواعد العسكرية التركية في الصومال وقطر. ونجحت أنقرة في تعزيز وجودها الاستخباراتي في اليمن من خلال استخدام منظمات المساعدة الإنسانية التركية.



وقال أحد تلك المصادر إن مجموعة من المرتزقة كان من المفترض أن تدخل البلاد الأسبوع الماضي على متن طائرة تركية تحمل «مساعدات وأدوية تتعلق

وعدهم برواتب كبيرة للقتال من أجل الإخوان المسلمين في المناطق الجنوبية وعلى طول الساحل الغربي لليمن، وفقاً لمصادر تحدثت إلى موقع MintPress.

قوات الجنرال خليفة حفتر للسيطرة على البلاد.

يقدم الضباط والمستشارون الأتراك في اليمن دعماً شاملاً لمسلحي الإصلاح، الذين يقاطعون ضد المجلس الانتقالي الجنوبي في أبين منذ 26 أبريل، عندما فرض المجلس الانتقالي الحكم الذاتي في عدن وجميع المحافظات الجنوبية. وبدءاً من 2018 و2019، أفيد بأن عشرات الضباط والخبراء الأتراك وصلوا إلى العديد من المناطق اليمنية المطلة على البحر الأحمر والبحر العربي، ولا سيما في شبوة وأبين وسقطرى والمهرة وتعز وكذلك مارب.

ودخل الضباط اليمن كعاملين في مجال الإغاثة بأسماء مستعارة باستخدام جوازات سفر يمنية صدرت بشكل غير قانوني من مقر الجوازات اليمنية في محافظات مارب وتعز والمهرة.

وقامت أنقرة مؤخراً بتدريب المئات من المقاتلين اليمنيين في تركيا وفي المخيمات المؤقتة داخل اليمن. علاوة على ذلك، قامت تركيا بتجنيد مرتزقة ليبيين وسوريين للقتال في اليمن من خلال

أفاد موقع MintPress الأمريكي أن تركيا تستعد لتدخل عسكري «شبيهة بليبيا» في اليمن.

ونقل الموقع عن مصادر وصفها بالمطلعة قولها، إن مليشيا تنتمي إلى حزب الإصلاح التابعة للإخوان المسلمين، الحليف الأيديولوجي والسياسي للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، تقاتل بالفعل في أحدث جولة من القتال في المحافظات الجنوبية لليمن، لا سيما في أبين وشبوة.

يكشف التقرير أن التدخل التركي، الذي يمتد إلى مارب - وهي محافظة غنية بالنفط - يقودها حتى الآن ضباط وخبراء وأفراد تدريب أترك وتضمن تسليم الأسلحة، بما في ذلك طائرات بدون طيار، لاستخدامها من قبل الحلفاء الأتراك على الأرض.

وتمهّد الخطوة الطريق لتدخل أوسع في اليمن يشبه دور تركيا في ليبيا لصالح حكومة الوفاق الوطني، التي تقاتل حالياً

فساد عمليات التهريب عبر منفذ الوديعه يفاقم الخلافات بين المتنفذين..

تهريب فاضح برعاية هاشم الأحمر ونائب الرئيس الجنرال علي محسن

توات علي محسن وهاشم الأحمر السيطرة على منفذ الوديعه تسمح بتهريب البضائع إلى اليمن دون دفع

الأمناء / خاص :

الحكومة، وفي وزارة الدفاع اليمنية، وكذا قيادة التحالف العربي، بهذه المخالفات، وعمليات النهب لإيرادات الدولة اليمنية، إلا أن هذه الجهات لم تتخذ أي إجراءات لإيقاف هذا التهريب الفاضح، والعمليات لا تزال مستمرة، والبضائع التجارية لا تزال تتدفق إلى اليمن عبر المنفذ العسكري؛ دون دفع رسوم الجمارك القانونية.

وأفاد المصدر أن وزارة الدفاع شكّلت، مؤخراً، لجنة للتحقيق في هذا الفساد والتهريب الحاصل من دفع إيرادات الجمارك في منفذ الوديعه، مشيراً إلى أن «لجنة التحقيق وصلت إلى منفذ الوديعه، قادمة من محافظة مارب، وباشرت مهامها، لكن اتضح من مسار عملها أنها تسعى إلى تمهيد القضية، والتستر على الجريمة؛ لأن هاشم الأحمر، وعلي محسن الأحمر، نائب رئيس الجمهورية، متورطان فيها».

وقال: «رغم أن وزارة الدفاع هي المشرفة على منفذ الوديعه، إلا أن هذا الإشراف هو إشراف شكلي؛ لأن القوات المتمركزة في المنفذ هي المسؤول الفعلي والمباشر عليه، وتدير كل شيء فيه؛ إذ يقع المنفذ تحت إشراف مباشر من قوات تابعة لهاشم الأحمر، وأُسرى تابعة لعلي محسن الأحمر.. لهذا لم تقم لجنة التحقيق بفعل شيء».

وطبقاً للمصدر، فهناك صراع غير معلن بين قوات «هاشم» وقوات علي محسن اللذان يحكمان قبضتهما على هذا المنفذ الحدودي البري الهام، ويسيطران على أغلب إيراداته، منذ العام 2015. المصدر اتهم هاشم الأحمر وعلي محسن الأحمر بالوقوف خلف عمليات التهريب الحاصلة للبضائع التجارية عبر المنفذ، مقابل رشوات بالملايين، تسلّم لمتلبن عنهما في المنفذ يسمحون بمرور السلع التجارية إلى اليمن دون دفع رسوم الجمارك القانونية المستحقة للدولة.



مصدر عسكري؛ يتم «يوميًا» إدخال عشرات الشاحنات الكبيرة المحملة بالبضائع دون جمارك

المسؤولون العسكريون على المنفذ يسمحون بتهريب السلع التجارية مقابل مبالغ مالية

تجري عملية التهريب عبر جزء من المنفذ مخصص لمرور الدعم العسكري المقدم من التحالف

تم إبلاغ الحكومة وقيادة التحالف بما يجري إلا أن عمليات التهريب لا تزال مستمرة

الدولة من مليارات الريالات من عائدات الجمارك».

وذكر المصدر أن الرشوات التي يدفعها التجار مقابل ذلك، يتم تقاسم جزء منها بين المسؤولين العسكريين والمدنيين في المنفذ، فيما يذهب الجزء الأكبر إلى النافذين العسكريين الكبار الذين تتبعم القوات العسكرية المتمركزة في المنفذ والمشرقة عليه.

وأكد أنه رغم إبلاغ الجهات المعنية في

لا يتم، فهذه الشاحنات التجارية يتم السماح لها عبر المنفذ العسكري، بدون أن تقوم بدفع أي رسوم جمركية، ويكتفي أصحابها فقط بدفع رشوات للمسؤولين العسكريين اليمنيين المشرقيين على المنفذ بجزئية المدني والعسكري».

وتابع: «مرور هذه الشاحنات التجارية يتم بتوجيهات عليا، ومن قيادات رفيعة في الدولة هي من تشرف على إدارة هذه العمليات خارج القانون، وتحرم خزينة

التجارية عبر الجزء المخصص من المنفذ للجانب العسكري، دون أن يتم دفع رسوم الجمارك القانونية المستحقة عن إدخال الشاحنات التجارية إلى اليمن.

وأضاف: «الإجراء الطبيعي هو أن تمر الشاحنات التجارية، بعد المصادقة عليها، من المنفذ اليمني وعبر القنوات الرسمية، بعد أن يتم استكمال كافة الإجراءات القانونية وأهمها تحصيل رسوم الجمارك المستحقة على تلك الشاحنات، لكن ذلك

قال مصدر عسكري استخباراتي وثيق الاطلاع: إن نافذين كباراً في الجيش اليمني يسمحون بتهريب كميات كبيرة من السلع التجارية إلى اليمن، عبر منفذ الوديعه البري، وهو المنفذ الوحيد الذي يربط اليمن حالياً بالملكة العربية السعودية، دون دفع الرسوم الجمركية المستحقة للدولة اليمنية.

وأوضح المصدر وفقاً لـ «الشراع»، مفضلاً عدم ذكر اسمه، أن العشرات من شاحنات النقل الثقيل المحملة بالبضائع، والقادمة من الأراضي السعودية، تمر يومياً عبر منفذ الوديعه إلى اليمن دون أن تدفع الرسوم الجمركية المستحقة للدولة؛ مقابل دفع رشوات لمسؤولين عسكريين في المنفذ مدعومين من قبل نافذين كبار.

وأفاد المصدر إلى أن عمليات التهريب الجمركي تتم عبر شبكة تتقاضى رشوات من التجار، وتسمح بهذه العمليات الكبيرة من التهريب الجمركي التي تحرم الدولة من موارد مالية بالليارات. مشيراً إلى عمليات التهريب الجمركية المعتادة لا تزال مستمرة، أيضاً، في المنفذ الحدودي ويقوم بها عبر موظفين ومسؤولين مدنيين في المنفذ، الذين يتقاضون رشوات من التجار مقابل جعلهم يدفعون رسوماً جمركية على بضائعهم هي أقل بكثير من الرسوم المستحقة قانونياً.

وقال المصدر، وهو أحد ضباط الاستخبارات اليمنية في المنفذ، إن جزءاً من المنفذ مخصص للجانب العسكري لتسهيل عبور الدعم العسكري المقدم من التحالف العربي إلى الحكومة الشرعية اليمنية لمساندة العمليات العسكرية ضد مليشيا الحوثي، لكن المسؤولين العسكريين على المنفذ سمحوا بعبور الكثير من الشاحنات